

الكافي في الفقه

[305] فصل في الطلاق وأحكامه صحة الطلاق الشرعي تفتقر إلى شروط يثبت حكمه بتكاملها ويرتفع باختلال واحدتها: منها كون المطلق ممن يصح تصرفه، ومنها إثارة الطلاق، ومنها قصده إليه، ومنها لفظه بصريحه دون كناياته، ومنها كونه مطلقاً من الشروط، ومنها توجهه إلى المعقود عليها (1)، ومنها تعيينها، ومنها الإشهاد، ومنها إيقاعه في طهر لا مساس فيه بحيث يمكن اعتباره. واشترطنا صحة التصرف احترازاً " من المصبي والمجنون والسكران و فاقد التحصيل بأحد الآفات. واشترطنا الإيثار احترازاً " من المكره. واشترطنا القصد احترازاً " من الحلف واللغو والسهو. واشترطنا إطلاق اللفظ احترازاً " من مقارنة الشروط كقوله: " أنت طالق إن دخلت الدار " و " إن دخلت الدار فأنت طالق ". واشترطنا صريح قوله " أنت طالق " أو " هي فلانة " (كذا) احترازاً " من _____ (1) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها الآخر: والمقصود عليها.
